



التحديات الأكثر تحدياً في البلدان العربية والبلدان النامية للمرأة العربية اليوم حضوراً

تحت شعار «المساواة في الحقوق، تكافؤ الفرص» تقدم للجميع، احتفلت تونس مع سائر البلدان باليوم العالمي للمرأة الموافق للثامن من مارس من كل سنة.

حرم رئيس الجمهورية ورئيسة منظمة المرأة العربية بيث لجنة المرأة العربية للقانون الدولي الإنساني. وأكد البيان الختامي الصادر عن هذا الاجتماع بيان برازيليا على أهمية أنشطة منظمة المرأة العربية وبرامج لجنة المرأة العربية للقانون الدولي الإنساني التي انطلقت أشغالها بتونس بهدف تعزيز دور المرأة العربية.

في التقرير المنشور هذا الأسبوع لمؤسسة فريدوم هاوس ورد بيان الكوثيات نالت الحقوق السياسية نفسها التي يتمتع بها الرجال فيما انتخبت أربع نساء إلى النيابة في ماي 2009 للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

في الجزائر أدت إصلاحات اتخذت عام 2005 إلى تحسين استقلالية النساء في إطار العائلة وأزالت إلزامها باطاعة زوجها. وفي الأردن، أنشأت محكمة خاصة للنظر في «جرائم الشرف» وهي الدولة الثانية التي تتخذ هذه المبادرة بعد تونس حسب التقرير. وتشهد هذه الجرائم تفاقماً في عدد كبير من الدول.

وتدهورت ظروف النساء في العراق واليمن والأراضي الفلسطينية التي تشهد حروباً أو أعمال عنف.

ففي العراق شهدت «جرائم الشرف» وحالات الاغتصاب والاختطاف ارتفاعاً ملحوظاً منذ خمس سنوات، ما اجبر النساء على لزوم منازلهن وحرمانهن من فرص التعليم والعمل، بحسب الدراسة.

غير أن النساء يشغلن ربع مقاعد مجلس النواب العراقي.

ويشمل الشرق الاوسط مجرد 28% من النساء العاملات أو «الناشطات اقتصادياً»، وهي النسبة الأدنى في

رائدة أكسبت بلادنا رصيذاً فكرياً واجتماعياً أصيلاً يجمع بين التحرير والتطوير والتطوير والتحديث والتسامح والاعتدال ويزداد غزارة وعمقا بتوالي الجهود وتنوع المراحل.

مشيراً «كنا بادرننا منذ الأيام الأولى من التغيير بوضع منظومة متكاملة من التشريعات الاجتماعية التي تناولت تكريس حقوق الإنسان في أوسع معانيها وأنبش غاياتها ولاسيما منها ما تعلق بالأسرة والمرأة والطفولة إضافة إلى المبادرات والإجراءات التي اتخذناها في المجال وشمطنا بها الدستور ومجلة الأحوال الشخصية ومجلة الشغل وقانون الجنسية والمجلة الجزائية وذلك من أجل حفظ كرامة الرجل والمرأة على حد

سواء وتكريس مفهوم المساواة والشراكة بينهما في الأسرة والمجتمع».

من ناحية أخرى أبرزت دراسة قامت بها مؤسسة فريدوم هاوس الأمريكية للدفاع عن الحريات أن المرأة التونسية هي الأكثر تمتعاً بالحرية في العالم العربي تليها المرأة المغربية فالجزائرية ثم اللبنانية. في حين ساءت أوضاع المرأة في العراق واليمن والأراضي الفلسطينية حيث يتميز الوضع الأمني بعدم الاستقرار. وتحتل اليمنيات والسعوديات المرتبة الأخيرة من حيث الحريات.

الملاحظ ان السيدة اليانور، زوجة الرئيس الأسبق فرانكلين د. روزفلت قد ترأست هذه المؤسسة قديماً.

في هذا الإطار كذلك نشير إلى تهمين الوفود المشاركة في الاجتماع الثاني للوزراء المكلفين بالشؤون الاجتماعية والتنمية في قمة الدول العربية وأمريكا الجنوبية مبادرة السيدة ليلي بن علي

«ويترجم اختيار هذا الشعار الاهتمام الذي توليه المجموعة الدولية للاحتفال هذا العام بالذكرى الخامسة عشرة لإصدار إعلان ومنهاج عمل بيجين، الذي انتهى إليه المؤتمر العالمي الرابع الخاص بالمرأة في 1995 وقد أكد منهاج عمل بيجين الذي يعد أشمل إطار للسياسات العالمية الداعية لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام إلى معالجة اثنتي عشرة قضية رئيسية، هي الفقر والتعليم والصحة والعنف ضد المرأة والصراع المسلح والاقتصاد والسلطة وصنع القرار والآليات المؤسسية وحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والبيئة.

ومنذ انعقاد مؤتمر بيجين، سجلت تونس مزيداً من التقدم في المجالات ذات العلاقة، حيث تم إقرار عديد التشريعات وأحداث آليات ومؤسسات تعنى بتدعيم وضع المرأة تثبيتها لريادة تونس عربياً وإقليمياً ودولياً في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وفي مواقع القرار والمسؤولية».

الرئيس زين العابدين بن علي ومن خلال رسالة توجه بها إلى المرأة في هذا الإطار ذكر بتزامن هذه السنة مع الذكرى الحادية والثلاثين لاعتماد الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومع رئاسة تونس، في شخص السيدة ليلي بن علي، لمنظمة المرأة العربية، بما يثبت جدارة بلادنا بأن تكون في مقدمة البلدان التي منحت المرأة أوفر الحقوق وبوأتها أفضل المراتب.

وأضاف الرئيس بان تونس كانت سباقة في وعيها المبكر بقضية المرأة بفضل ما ظهر فيها من حركات إصلاحية

العالم، غير أن المنطقة تشهد تطورا في عدة دول على غرار قطر حيث سجلت نسبة 42% من النساء العاملات عام 2007 مقابل 36% عام 2000. كما رصد ارتفاع كبير في نسبة النساء العاملات في الجزائر (+6% لتبلغ 38%) وليبيا (+4% لتبلغ 27%).

شعار هذه السنة «المساواة في الحقوق، تكافؤ الفرص؛ تقدم للجميع» يؤكد بان وضعية المرأة مازالت تستدعي تخصيص مجهودات إضافية لتمكين من احتلال الموقع المناسب ترجمة للإرادة السياسية التي تحدد الجميع. أما فيما يخص تونس فإن أهم الأهداف تتمثل هي:

- دعم حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية ليلبلغ نسبة 35 في المائة على الأقل في أفق 2014 وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في مختلف السياسات والبرامج الاجتماعية والاستراتيجيات الوطنية. أحد التحديات التي تراهن تونس على كسبها من أجل مزيد تكريس حقوق المرأة والارتقاء بأوضاعها وتعزيز إسهامها في الحياة العامة.

ويستند هذا التفاؤل إلى الإرادة السياسية القوية التي تحدد الرئيس زين العابدين بن علي لدعم مكانة المرأة والمضي قدما على درب مزيد تعزيز حضورها في مواقع القرار والمسؤولية. وتبرز الخطوات التي تم قطعها أن المرأة تمثل حوالي 28 في المائة من أعضاء مجلس النواب (59 امرأة من مجموع 214 نائب) و17 بالمائة من أعضاء مجلس المستشارين (16 امرأة من مجموع 112 مستشارا) وبالإضافة إلى ذلك شهد دور المرأة على الصعيد الجهوي دفعا هاما يتجلى بالخصوص من خلال ارتفاع نسبة حضورها في المجالس البلدية إلى 27 فاصل 7 بالمائة لترتقي مع الانتخابات البلدية القادمة إلى ما لا يقل عن 30 بالمائة، وفقا لتوجهات الرئيس زين العابدين بن علي. لذلك نعتقد أن الحاجة أكيدة خلال البلديات القادمة إلى أن يتم دعم التعددية بمشاركة مناضلات المعارضة الوطنية تحقيقا للفعل الديمقراطي و تجسيما للمواطنة الراشدة حتى تكتمل أركان صورة تونس بمختلف قواها الحية.

■ جلال الأخضر